مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 06/ العدد: 01 (2022)، ص 262-282

# التنويع الاقتصادي المرجو بالجزائر وسياسات تحقيقه لتخطي الاثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي

# The intended economic diversification in Algeria and the policies of its implementation to surmount the harmful effects of the phenomenon of Dutch disease

قاسمي الاخضر[1]*، علي فلاق[2]

[1] جامعة المدية (الجزائر)، kasmi.lakhdar@univ-medea.dz

[2] جامعة المدية (الجزائر)، fellag.ali@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/09 تاريخ القبول: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/30

**مستخلص :**

تسعى الجزائر الى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تجسيد العديد من البرامج التنموية للحد من الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للدخل الذي ساهم بشكل كبير في ظهور العديد من الاختلالات بالاقتصاد الوطني.

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل مسار التنويع الاقتصادي وهذا انطلاقا من عرض سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدت على التوسع في الإنفاق الاستثماري الذي أدى الى تعمق ظاهرة المرض الهولندي.

وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق مؤشر التنويع الى انه لم يحدث أي تنويع في بنية الناتج والصادرات والايرادات خلال فترة الدراسة مما يدل على محدودية الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي؛ مؤشر التنويع؛ الصادرات غير النفطية؛ المرض الهولندي.

**تصنيفات JEL: E01.**

**Abstract:**

Algeria is searching for performing an economic diversifiction through ambitious devlopment porgrams to minimize dependence on the oïl resource as à single source of income. This latter has significantly cotributed to creat so many prblematic issues, Which had cast a shadow over the national economy.

This study aims to analyse economic diversification path through a presentation of the national recovery Policy which counted on the expansion of the investment expenditur, That led to the deepening of the phenomemenon of Dutch disease.

Moreover it reached through the application of diversifiction benchmarks that there was no diversifiction in the structure of gross domestic product. Exports and revenues during the study priod, Which demonstrtes the limted efforts made to diversify the economy.

**Keywords:** economic diversification; diversification index; non-oil exports Dutch disease.

**JEL Classification : E01.**

* المؤلف المرسل.

**مقدمة**

ليحقق أي اقتصاد حتى يحقق أكبر قدر ممكن من إيرادات القاعدة الإنتاجية - وما يترتب عن ذلك من ارتفاع الدخل الوطني، وتحسين مستوى المعيشة في حالة تركز صادراته على سلعه معينه - لابد له من حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي لتنمية قطاعات إنتاجية سلعية وخدماتيه متنوعة وغير معتمدة على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتذبذب سعرها نتيجة العديد من العوامل التي لا تستطيع هذه الدول التحكم فيها مثل الدول الريعية، لاعتمادها بشكل أساسي على وفرة الموارد الطبيعية خصوصا النفط والغاز، حيث تؤكد بعض الدراسات الاقتصادية ان هذه الدول تعاني من الاثار السلبية للمرض الهولندي بحجة أنها تحقق فوائض كبيره في الميزان التجاري تؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية، مما يزيد تكلفة السلع المحلية، ما يترتب عليه من انخفاض الصادرات وتراجع النشاط الاقتصادي ودرجة تنوعه من جهة، ومن جهة اخرى فهي لا تملك مؤسسات تتمتع بالكفاءة العالية القادرة على توجيه الموارد المالية الى قطاع قائد لعملية التنوع الاقتصادي .

**إشكالية البحث**

ترجع فكرة تنويع الاقتصاد الجزائري والتخلص من أبرز سماته الأساسية المتمثلة في الاعتماد على الثروة النفطية التي جعلته رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الخارجية إلى بداية الثمانينات عندما أدرجت فكرة ترقية الصادرات غير النفطية ضمن أهداف المخطط الخماسي الأول، لتصبح حلما يراود الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الوقت، لتستمر هذه الأخيرة في الإعلان عن مختلف الاستراتيجيات واعتماد العديد من الخطط التنموية لتحقيق التنويع الاقتصادي المرجو بالجزائر لعل ابرزها مختلف البرامج الاقتصادية التي انطلقت في بداية القرن الحالي لتحفيز الاقتصاد الوطني في ظل ارتفاع العائدات النفطية آنذاك وصولا الى اعتماد نموذج جديد للنمو بداية من سنة 2016 يحمل في محتواه طموحات التخلص من مختلف الاثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري افاق 2030 ، وبناء على ما سبق نطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هي الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للحد من ظاهرة المرض الهولندي؟**

وللإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي وسياساته؟
- ماهي البرامج التنموية المعتمدة لتنويع الاقتصاد الوطني؟

- ماهي الاثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الاقتصاد الوطني؟
- ماهي السياسات الملائمة لتدعيم جهود التنويع للحد من عوارض المرض الهولندي؟

**أهداف البحث**

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ابراز جهود التنويع الاقتصادي المعتمدة في سياسة الإنعاش الاقتصادي وما ترتب عليها من أثار في تعميق عوارض المرض الهولندي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، ومحاولة التعرف على دور التنويع في الحد من هذه الظاهرة من خلال توضيح المحاور الرئيسة لنجاح عملية تنويع الاقتصاد الوطني.

**منهجية البحث**

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في وصف مفهوم التنويع الاقتصادي وأبعاده المختلفة والتعرض لمختلف جوانب ظاهرة المرض الهولندي وأسبابها، والمنهج التحليلي في تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات لكي نحدد النتائج ونطرح مختلف الرؤى لتنويع الاقتصاد الوطني مستقبلا.

## 1- أدبيات التنويع الاقتصادي

ساهم اهتمام العديد من الباحثين والسياسيين منذ فترة طويلة خصوصا بالدول الريعية في مختلف انحاء العالم في اثراء المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بإشكالية التنويع الاقتصادي من خلال تفسيرها وتحديد مختلف ابعادها، حتى تباينت المفاهيم المفسرة له وفقا للرؤية التي ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة ودوافعها.

### 1-1 مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، في حين يرى بعض الباحثين بأنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، ويرى آخرون إلى أن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تهدف الى تقليل مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والايرادات وتقليص دور القطاع العام وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (الهاشمي، 2018) .

بمعنى اخر التنويع الاقتصادي يقصد به التحرر من التبعية لقطاع المحروقات كمورد وحيد للدخل في مقابل الانتقال الى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية، وما يترتب عن ذلك من إزالة العديد من الاختلالات لبناء اقتصاد قوي يتجه تدريجيا نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع انتاجي.

وعندما يرتبط التنويع الاقتصادي بالصادرات كبعد اخر فهو يتضمن السياسات المعتمدة والموجهة لتغيير الأهمية النسبية لهيكل الصادرات السلعية القائم من خلال ادخال منتجات جديدة الى سلة الصادرات، أو فتح أسواق جديدة للتصدير (عوض، 2016) .

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه توسيع للقاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي، بشرط ان لا يكون هذا الانخفاض نتيجة خفض الكميات المستخرجة من النفط وإنما عن طريق زيادة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وتتطلب هذه العملية وضع العديد من البرامج الاقتصادية لاستغلال المزايا النسبية لتنويع هيكل الاقتصاد وتحقيق تنمية مستدامه وتقليص حجم المخاطر في ظل الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد (مرزوك، 2013) .

### 2-1 دواعي التنويع الاقتصادي المرجو

واجهت الدول النفطية العديد من التحديات في تنفيذ برامجها التنموية نتيجة التذبذب في أسعار النفط في الأسواق العالمية كما هو الحال في الجزائر، الامر الذي يجعل من التنويع الاقتصادي الحل الامثل لتجاوز هذه التحديات، ومما سبق نحاول ابراز اهم دواعي التنويع في هذه الاقتصاديات، والتي تتمثل فيما يلي:

- يساهم التنويع الاقتصادي في التقليل من حدة المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي عندما يرتبط أداء الاقتصاد المحلي بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية كنفط او سلع زراعية كالبن؛
- التنويع في القطاعات الاقتصادية يؤدي الى تنويع مصادر الدخل وما يترتب عليه من التخلص من ظاهرة المرض الهولندي التي تعاني منها العديد من الدول النفطية خصوصا نتيجة زيادة صادراتها النفطية على حساب الصادرات غير النفطية؛
- التنويع الاقتصادي يقلص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات النفطية، فعندما تنخفض أسعار النفط تنخفض العائدات من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية البلد في تمويل الواردات مخلفا عجز الميزان التجاري من جهة، والتعثر في تمويل عملية التنمية ككل من جهة أخرى؛
- يعمل التنويع الاقتصادي على التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي ينتج بسبب الاعتماد على سلعة تصديريه واحدة بدل الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة؛

- التنويع الاقتصادي يضمن تجارة خارجية أكثر استقرار خصوصا في جانب الواردات، من خلال عدم تعرض الواردات الى اخطار عديدة في الامدادات وهذا في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة؛
- يساهم التنويع في استيعاب راس المال البشري وزيادة إنتاجيته، مما له دور مهم في توفير فرص عمل قاره في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- يؤدي تنويع الاقتصاد الى زيادة القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية، الامر الذي يسرع عملية النمو الاقتصادي؛
- يوفر التنويع الاقتصادي أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل وفرات الحجم مما يحقق الاستفادة من مختلف الروابط الامامية والخلفية بين هذه الأنشطة مثل نشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية؛
- يساهم التنويع في تحقيق نمو مستدام في مختلف قطاعات الاقتصاد بشكل عام، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه القطاعات في ظل تقوية الروابط بين فروع القطاع الواحد ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- يعمل التنويع الاقتصادي بشكل كبير على تحقيق الامن الغذائي، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض له العلاقات الدولية بين الدول من توترات.

### 3-1 سياسات التنويع الاقتصادي المرجو

إن تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد احادي الى اقتصاد متنوع لا يتحقق الا بالاعتماد على سياسات ملائمه لاقتصاداتها، فهناك سياسات تركز على الاستقرار الكلي والانفتاح وأخرى كلاسيكية تسعى لحماية صناعاتها الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة، ويمكن توضيح هذه السياسات فيما يأتي: (الكصب، 2016):

- ✓ **التصنيع طبقا لخطة موضوعة:** أي وجود استراتيجية متكاملة للتصنيع تهدف الى توفير انتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة، فضلا عن نقل التكنولوجيا من الصناعات الحديثة الهادفة للتصدير عكس الصناعات التقليدية التي تنتج للأسواق المحلية، وهذ الاستراتيجية تتطلب تحديد قطاع قائد لعملية التنويع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي.
- ✓ **استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن:** تقوم فكرة النمو المتوازن عل ان ضيق السوق يضعف حوافز الاستثمار مما يستدعي البحث عن برامج استثماريه تحفز وتوسع الأسواق، بمعنى توجيه الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منها سوق للصناعات

الأخرى بينما استراتيجية النمو غير متوازن تبحث في الشروط الواجب توافرها في قرارات الاستثمار بكفاءة عالية من خلال التركيز على قطاع معين في الاقتصاد لخلق مجموعة من الضغوط واختلال التوازن الامر الذي يؤدي بدوره الى تطور هذا القطاع وجذب القطاعات الأخرى ، ليظهر هنا دور القطاع القائد في الاقتصاد ليدفع عجلة التنمية الى الامام مصححا الاختلالات الموجودة ويخلق اختلالات جديدة في التوازن وهكذا .

- ✓ **القطاع القائد لعملية التنويع الاقتصادي:** من خلال التتبع للعديد من التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي ،انه لا يوجد استراتيجية محددة تناسب دولة معينه، فكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولكون جوهر عملية التنمية الاقتصادية يكمن في احداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد عبر مدة زمنية ، فان التنمية الصناعية لا تختلف جوهريا عن التنمية الاقتصادية، فتنمية القطاع الصناعي تلعب دورا رئيسيا في تصحيح الاختلال وخلق فرص العمل و القدرة على الترابط الامامي والخلفي مع القطاعات الأخرى، وعليه فاعتماد الصناعة كقطاع قائد لعملية التنويع يعتبر الخيار الاستراتيجي الملائم للدول النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو.

## 2- مسار التنويع الاقتصادي في الجز ائر

قامت الدولة بإطلاق العديد من البرامج الاقتصادية في بداية الالفية لإنعاش الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق العمومي للتأثير الايجابي على الناتج المحلي والنمو في ظل توجه تدريجي لتنويع الاقتصاد الوطني

### 2-1 برامج إنعاش الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014)

انتهجت السلطات العمومية سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتنشيط الاقتصاد فأعلن عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في سنة 2001 بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار د.ج أي ما يعادل 07 مليار دولار، وهو برنامج رصدت له إمكانيات مالية معتبرة لإنعاش الطلب الكلي عن طريق تنمية وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.

ويهدف هذا البرنامج الى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل والحد من البطالة، وإعادة التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني حيث توزعت مختلف مخصصاته المالية بين قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبه تقدر ب 40.1% وقطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبه تقدر بـ 38.8%وقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبه تقدر بـ 12.4% ومختلف جهود الإصلاحات بنسبه تقدر بـ 8.60% (دقفل، 2020).

لتتواصل سياسة الإنعاش بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بتكلفة تقدر بحوالي 4202.7 مليار د.ج، أي ما يعادل 55 مليار دولار، لتخصص السلطات ما يقارب 45.5% من موارد البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة بالتعليم و التكوين والرعاية الصحية وتوفير السكن ... الخ، كما اعتمد حوالي 40.5% من موارده لتطوير البنية التحتية والمنشآت القاعدية لما لها من أهمية في جلب الاستثمارات الأجنبية، ودعم التنمية الاقتصادية بقيمة تقدر بـ 337.2 مليار د.ج خصوصا القطاعات المنتجة " الصناعة – الفلاحة " لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي خارج المحروقات، وتخصيص 203.9 مليار د.ج لتطوير الخدمات العمومية، بالإضافة إلى اعتماد 50 مليار د.ج لتطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال (عابد، 2016).

واستمرت جهود الدولة لإعادة اعمار الاقتصاد الوطني، من خلال استمرار التوسع الكبير في حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014)، فرصدت غلاف مالي لبرنامج توطيد النمو يقدر بـ 21214 مليار دينار أي ما يقارب 286 مليار دولار.

واعتمد هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية لعل ابرزها رفع معدل النمو الاقتصادي واستكمال ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في ظل السعي المستمر لتحسين الظروف المعيشية للسكان، فخصصت اعتماد مالي من هذا البرنامج يقدر بـ 9903 مليار د.ج للتنمية المحلية مركزة على قطاع السكن والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة، ودعمت الجهود ببرنامج لتطوير الهياكل القاعدية بغلاف مالي يقدر بـ 8400 مليار د.ج ما يمثل نسبة 38.52% موزع ما بين قطاع الاشغال العمومية والنقل وقطاع المياه والتهيئة العمرانية، في حين استفادت القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة بمقدار 1000 مليار د.ج و2000 مليار د.ج على التوالي في ظل برنامج فرعي لدعم التنمية الاقتصادية خصص له ما يقارب 3500 مليار د.ج .

### 2-2 تطبيق مؤشر قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر

لتقييم عملية التنويع في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي، قمنا بتطبيق معامل هرفندل-هيرشمان باعتباره أكثر المؤشرات الإحصائية شيوعا لقياس التنوع الاقتصادي على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الوطني تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2007-2014)، حيث تتراوح قيمته المؤشر بين الصفر والواحد، وتشير القيمة الأكبر الى شدة التركز وضعف التنوع، وكانت نتائج المؤشر كما يوضحها الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): مؤشر تنوع الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والايرادات في الجزائر خلال الفترة 2007-2014**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تنوع الناتج | 0.662 | 0.632 | 0.616 | 0.624 | 0.637 | 0.628 | 0.619 | 0.610 |
| تنوع الصادرات | 0.997 | 0.998 | 0.998 | 0.998 | 0.999 | 0.998 | 0.998 | 0.997 |
| تنوع الايرادات | 0.964 | 0.974 | 0.949 | 0.960 | 0.953 | 0.953 | 0.945 | 0.932 |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

النشرات الإحصائية لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، بنك الجزائر

التقرير السنوي لسنوات 2011.2013.2015.2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر

ولتفسير البيانات الواردة في الجول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل ادناه

**الشكل رقم (01): تطور مؤشر التنوع للاقتصاد الوطني 2007-2014**

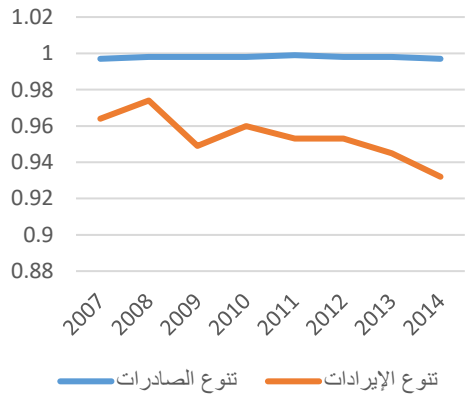


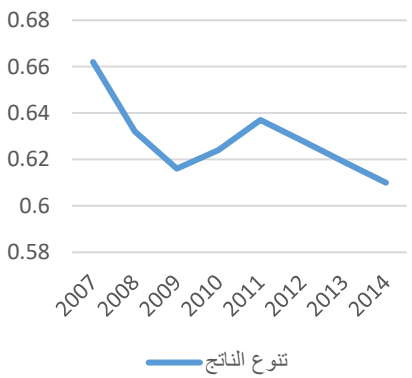


**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ان قيمة مؤشر تنوع الناتج تفوق 0.5، الامر الذي يدل على ضعف نتائج جهود تنويع الاقتصاد الجزائري بالرغم من المبالغ المالية الضخمة المخصصة لبرامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث سجلت قيمة المؤشر سنة 2009 ادنى مستوياتها نتيجة تراجع سعر النفط الى 62.2 دولار للبرميل، مما ادى الى تراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج خلال نفس السنة، بينما تراجعت قيمة المؤشر الى 0.61 سنة 2014 بسبب الانخفاض المستمر لأسعار النفط وتراجع الكميات المصدرة من ناحية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في

الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، مما يدل على تشوه هيكل الناتج وزيادة تركزه في القطاع النفطي.

في حين سجل مؤشر تنوع الصادرات قيمة قريبة جدا من الواحد، مما يدل على ضعف الأداء التصديري غير النفطي وتركز الصادرات في القطاع النفطي، بسبب عدم فاعلية السياسات المعتمدة لترقية الصادرات غير النفطية.

بينما استمر مؤشر تنوع الإيرادات في التذبذب وقربه من الواحد نتيجة تركزه في الإيرادات النفطية، الامر الذي يدل على ضعف تنويع مصادر الدخل من خلال الواردات خلال فترة (2007-2014)

### 3-2 نموذج النمو الاقتصادي المعتمد على التنويع 2016-2030

اعتمدت الجزائر في جويلية 2016 على استراتيجية لمواجهة تداعيات ازمة انخفاض أسعار النفط سميت بالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي يحمل في طياته إصلاحات هيكلية تمس كافة جوانب الاقتصاد تهدف لتحقيق تغيير جذري للهيكل الاقتصادي القائم في ظل رؤية مستقبلية افاق2030 للتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع.

ولتحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري أكد نموذج النمو الاقتصادي على بلوغ مجموعة من الأهداف تتمثل في الاتي(Finances, 2016) :

- ✓ تنويع مصادر النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية كالفلاحة والصناعة التحويلية والطاقة المتجددة لتحقيق معدلات نمو خارج المحروقات تصل الى 6.5% سنويا خلال فترة البرنامج؛
- ✓ تطوير الفلاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، ورفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في ظل التكامل القطاعي، وزيادة الإنتاجية، واعتماد الابتكار كألية لتحديث وعصرنة القطاع؛
- ✓ تحقيق الانتقال الطاقوي الذي يعني سلوك طاقوي صفر كربون من خلال استغلال مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر مثل الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح؛
- ✓ تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات غير النفطية في ظل استراتيجية وطنية ملائمة تهدف لتذليل مختلف العقبات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية خاصة في جانب الطلب والعرض؛
- ✓ زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تصل الى 10% افاق 2030.

ويتم تطبيق نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة مراحل للنمو تكون الانطلاقة من مرحلة الإقلاع خلال الفترة (2016-2019) التي يتم فيها التركيز على سياسات أكثر جدية ترمي الى زيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الى المستويات المستهدفة ليتجه لمرحلة تحول الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2020-2025) لتدارك تأخر الاقتصاد الجزائري وصولا لمرحلة الاستقرار خلال الفترة (2026-2030) ليتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال جميع القدرات الاستدراكية المتراكمة التي تحقق استقرار التوازنات الكلية في النهاية.

## 3- ظاهرة المرض الهولندي وعلاقتها بتنويع الاقتصاد الجزائري

بقي الاقتصاد الوطني محافظا على اهم خصائصه وهي الاعتماد على النفط كقطاع قائد لعملية التنمية، الامر الذي أثر على النمو الاقتصادي في الأمد البعيد من خلال ظهور ما يسمى في الادب الاقتصادي بظاهرة المرض الهولندي التي يتضح جليا العديد من اثارها.

### 3-1 تعريف المرض الهولندي واسبابه

استخدم تعبير المرض الهولندي لوصف مختلف الأضرار التي شهدها الاقتصاد الهولندي عقب اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال أدى الى توفر موارد مالية ضخمة دعمت نمو الانفاق العام وارتفاع قيمة الغيلدر الهولندي (NLG) في الثمانينات، ونتج عن ذلك تراجع القدرة التنافسية للصادرات وانكماش مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا الصناعة التحويلة (سفيان، 2016)، بسبب حالة الثراء والبذخ الاستهلاكي التي اصابت المجتمع الهولندي، وتولد حالة من العزوف عن العمل في القطاع الزراعي والصناعي، والاتجاه الى العمل في الاعمال الإدارية والمشايع الخدمية (مصبح، 2017).

ويعرف المرض الهولندي على انه حالة الانفجار في قطاع انتاجي مصدر يؤدي الى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى الى هذا الأخير، بمعنى ان زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير التجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية (احمد، 2021)

وأشارت العديد من الدراسات ان أسباب المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية تتلخص في تأثير حركة الموارد كنتيجة لإعادة تخصيص الموارد كرأس المال والعمل من القطاعات غير النفطية نحو القطاع النفطي، حيث يصبح هذا القطاع أكثر جاذبية من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، مما يؤدي الى انخفاض مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات، وبالتالي زيادة التركز وانخفاض التنوع الاقتصادي.

ان أثر حركة الانفاق التي تترتب على زيادة تصدير المواد الأولية تؤدي الى ارتفاع الدخل الإجمالي الامر الذي ينعكس بطبيعة الحال على التوسع في الانفاق، مما يؤدي الى تطور قطاع الخدمات والبناء على حساب القطاعات الأخرى نتيجة لقدره قطاع الخدمات على سحب جزء من الموارد المستخدمة في هذه القطاعات في ظل عروض الأجور المرتفعة مما يؤدي الى انخفاض اخر في حجم انتاج هذه القطاعات المتمثلة في الزراعة والصناعة، وبالتالي انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (الجبوري، 2015)

## 2-3 مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال فترة الإقلاع

التنويع الاقتصادي هدف استراتيجي تسعى الجزائر الى تحقيقه، بغية الوصول الى درجة عالية من الثقة والأمان من المتغيرات الداخلية والخارجية، فالتنويع يمكن ان يشار فيه الى تنويع مصادر الدخل من خلال الناتج او تنويع الصادرات، ولمعرفة مدى تنوع الاقتصاد الجزائري نستند الى تحليل المؤشرين السابقين في ظل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال فترة الإقلاع.

### 1-2-3 الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد اهم وأوسع المقاييس الشاملة التي تقيس التنويع الاقتصادي للبلد اثناء مدة زمنية معينة، حيث يمكن قياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى العلاقة العكسية لمساهمة هذا القطاع في الناتج وباقي القطاعات الأخرى، حيث كلما ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج أدى الى انخفاض مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج والعكس بالعكس، وهذا يقودنا الى أنه كلما انخفض التركز بالقطاع النفطي ارتفع التنويع الاقتصادي (معروف، 2005) .

ويوضح الجدول رقم (2)المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة(2016-2020)، حيث سجل قطاع النفط نسبة تقدر بـ 17.3% في الناتج نتيجة فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع، في حين ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي منتقلة من نسبة تقدر بـ 19.6% سنة 2017 الى نسبة تقدر بـ 22.4% خلال سنة 2018 وهذا بفضل انتعاش الأسعار العالمية للنفط ،حيث انتقل سعر نفط صحاري بلاند من متوسط سنوي يقدر بـ54.1 دولار للبرميل في 2017 الى71.5 دولار للبرميل في سنة 2018، لتتراجع نسبة مساهمة قطاع النفط الى 19.3% سنة 2019 مسجل أدنى نسبة سنة 2020 بلغت 14.3% بسب تراجع الطلب على النفط عالميا، نتيجة جائحة كورونا وإجراءات الاغلاق المرتبطة بها من ناحية .

ومن ناحية أخرى تدهور أسعار النفط الى مستويات قياسية حيث وصلت الى 17 دولار للبرميل في أبريل 2020 مما سبب العديد من الضغوط على الموازنة العامة، الامر الذي أدى الى تسجيل معدل سلبي لنمو الناتج المحلي في سنة 2020 يقدر بـ -5.10%، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي حوالي 18383.8 مليار د.ج مسجلا تراجع عما كان عليه سنة 2019 بقيمة 20284.2 مليار د.ج بمعدل نمو يقدر بواحد بالمئة في نفس السنة.

**الجدول رقم (02): نسب اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2020 بالأسعار الجارية**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي مليارد. ج | مساهمة النفط | مساهمة الفلاحة | مساهمة الصناعة | مساهمة الاشغال العمومية | خدمات خارج الإدارة العمومية | مساهمة خدمات الإدارة العمومية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2016** | 17514.6 | 17.3 | 12.2 | 5.6 | 11.8 | 27.6 | 17.5 |
| **2017** | 18876.2 | 19.6 | 11.8 | 5.5 | 11.7 | 27.4 | 16.3 |
| **2018** | 20259.2 | 22.4 | 12 | 5.6 | 11.6 | 26.2 | 14.8 |
| **2019** | 20284.2 | 19.3 | 12 | 5.9 | 12.2 | 27.5 | 15.8 |
| **2020** | 18383.8 | 14.8 | 14 | 6.3 | 13.1 | 26.4 | 17.3 |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 54، بنك الجزائر، جوان2021

ونتيجة للظروف المناخية المواتية تحسنت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج لتصل الى اقصاها في سنة 2020 بنسبة تقدر بـ14%، ليساهم هذا القطاع في سنة 2018 بنسبة تقدر بـ12% في الناتج المحلي الإجمالي وبمساهمة تقدر بـ 22.6% في معدل النمو غير النفطي بسبب ارتفاع انتاج الحبوب بصفة مباشره وتحسن انتاج العديد من المحاصيل الفلاحية كالخضر الجافة والحمضيات، وشهد قطاع الاشغال العمومية تطورا ملحوظا ليصل الى نسبة 13.1% خلال سنة 2020 نتيجة ارتفاع توزيع السكن الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري، ويستمر قطاع الخدمات الإدارية وغير الإدارية بما يشمل من قطاع نقل وتجارة ومطاعم ..الخ في تحقيق نسب مرتفعة في الناتج المحلي حيث يوظف 61.1% من السكان النشطين، في حين يبقى قطاع الصناعة هو الأضعف في كل القطاعات الاقتصادية نتيجة التباطؤ في التوسع في هذا القطاع حيث سجل مساهمتا تقدر بـ 6.3% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020، ويرجع هذا التباطؤ في نمو الصناعة الى التراجع المعتبر في توسع نشاط كل من المياه والطاقة ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والملابس والفلين والخشب والورق والصناعات المختلفة الأخرى.

وبصفة عامة فإن تراجع مساهمة القطاع النفطي وتحسن مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، يعطي دلالة على حدوث تنويع اقتصادي في بنية الناتج المحلي الإجمالي بشكل نسبي خلال هذه الفترة نتيجة نجاح بعض السياسات الإنمائية في زيادة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والخدمي في الناتج المحلي الاجمالي.

### 3-2-2 التنويع في الصادرات (زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية من المجموع الكلى للصادرات)

تعد مساهمة الصادرات غير النفطية أحد المؤشرات المهمة في قياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما كانت الصادرات غير النفطية ذات نسبة مرتفعة بالنسبة للمجموع الكلي للصادرات دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، اما إذا كان العكس فان ذلك يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، ونوضح ذلك من خلال عرض تطور هيكل الصادرات خلال الفترة (2016-2020) في الجدول التالي

**الجدول رقم (03): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال مرحلة الإقلاع 2016-2020**

| السنوات | اجمالي الصادرات مليون دولار | نسبة الصادرات النفطية | نسبة الصادرات غير النفطية |
|---|---|---|---|
| **2016** | 29698 | 94.00 | 6.00 |
| **2017** | 34569 | 96.05 | 3.95 |
| **2018** | 41115 | 94.61 | 5.39 |
| **2019** | 35312 | 94.14 | 5.86 |
| **2020** | 21925 | 91.29 | 8.71 |
| **المعدل العام** | | 94.01 | 5.99 |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان2020 والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم 54، بنك الجزائر، جوان2021

من خلال الجدول السابق يتضح لنا الاعتماد الكبير والمفرط على الصادرات النفطية وبنسب عالية في اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بلغ المعدل العام لمساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات خلال الفترة (2016-2020) ما نسبته 94.01%، وهذه النسبة المرتفعة تؤكد ان الاقتصاد الجزائري لا يعاني من انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي فحسب بل ان القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي والمحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر. اذ يتضح من الجدول السابق ان قيمة الصادرات سجلت ارتفاع ملحوظ بقيمة 41115مليون دولار سنة 2018 بعدما كانت تقدر بـ 29698 مليون دولار سنة 2016 بسب ارتفاع عائدات الصادرات النفطية بالرغم من تراجع

الكميات المصدرة من النفط بنسبة سالبة تقدر بـ 6.8% سنة 2018 لتتراجع قيمة الصادرات في سنة 2020 الى 21925 مليون دولار نتيجة للمستوى المتدني لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

في حين تبقى الصادرات غير النفطية تسجل ادنى النسب في اجمالي الصادرات بمعدل عام يقدر بـ5.99% بالرغم من الإصلاحات التي تبذلها السلطات لترقيتها في ظل السعي لتحقيق معدل نمو غير نفطي يضمن ذلك في حدود6.5% في ظل النموذج التنموي الجديد القائم على التنويع ، الا ان هذه الجهود دائما تتكلل بالفشل وعدم تحقيق الأهداف المسطرة، حيث سجلت مساهمة تقدر بـ 6% سنة 2016 من اجمالي الصادرات لتنخفض الى نسبة 5.39% سنة 2018 وتتجاوز لأول مرة عتبة اثنين مليار دولار خلال هذه السنة بقيمة تقدر بـ 2.22 مليار دولار، لتحقق اعلى نسبه سنة 2020 تقدر بـ8.71% وهذا راجع الى ارتفاع مساهمة صادرات نصف المصنعة الى 5.85% التي تشكل مع المواد الغذائية والمواد الأولية والتجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية هيكل هذه الصادرات.

ان المعدل العام للصادرات النفطية المرتفع المقدر بـ 94.1% يدل بشكل واضح على ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتميز بتباطؤ التنويع الاقتصادي، والشكل التالي يوضح بشكل أكثر دقة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

**الشكل رقم (02): الأهمية النسبية للصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات للفترة 2016-2020**

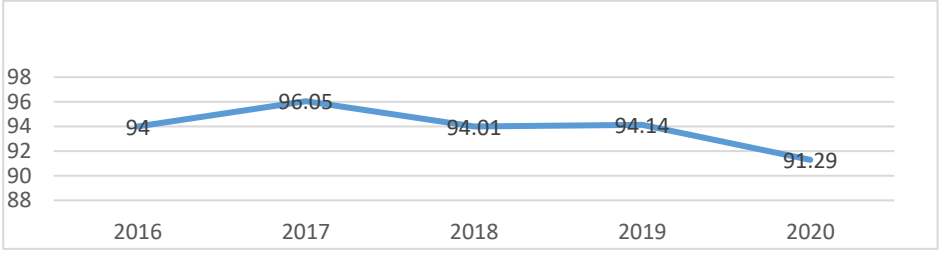


**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

## 3-3 الاثار السلبية للمرض الهولندي بالجزائر

لقد اكدت العديد من الدراسات بان سياسة الإنعاش الاقتصادي عمقت ظاهرة المرض الهولندي نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي، فمن خلال عرضنا السابق لمؤشرات التنويع يمكن ان نتبع بعض الاعراض التي ظهرت في الاقتصاد الجزائري نتيجة تباطؤ عملية التنويع الاقتصادي، والتي يمكن ان نوجزها فيما يلي:

- **التبعية القوية للموارد الاولية:** بالرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد إلا أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من المصادر الهيدروكربونية في تمويل إنفاقه العام، فالإيرادات النفطية تمثل 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وحوالي ثلثي الإيرادات العامة في الميزانية الجزائرية، ويتضح ذلك في الخلل بتركيبة الناتج المحلي الإجمالي الذي يحتل النفط فيه مكانة مهمة، ومن الجدير بالذكر ان الروابط وعلاقات التشابك بين القطاع النفطي وبقية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني تعد محدودة للغاية، اذ ان مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي تتم بصفة رئيسية من خلال توفير الموارد المالية للدولة (الفضيل، 2012).

- **ضعف البنية ا لقطاعيه:** ان مراهنة السلطات العمومية أكثر من أي وقت مضى على ان القطاع الفلاحي من شأنه أن يسمح بتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في ميزان التجارة الخارجية، من خلال الرفع من صادرات المنتجات الفلاحية في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يتحقق لان اثر مختلف الإصلاحات كان ضعيف في نمو الإنتاج الفلاحي، وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصا من الحبوب، مما ادى الى عدم قدرة هذا القطاع ان يكون محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل في الجزائر (الله، 2018)، وتبقى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة ولا تتعدى 6%،نتيجة العديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع لعل ابرزها صعوبة إيجاد التمويل ونقص العقار الصناعي، وارتفاع أسعار المواد الأولية، ومشاكل التسويق ...الخ، ويبقى تنمية هذا القطاع مرتبط بنمو الطلب المحلي المرتبط بتوسع الانفاق الاستهلاكي المرتبط أصلا بالإيرادات النفطية (باية، 2017).

- **سعر الصرف الحقيقي:** يؤكد النموذج التفسيري لظاهرة المرض الهولندي ان زيادة صادرات القطاع النفطي تؤدي الى ارتفاع قيمة سعر الصرف مقابل العملات الأخرى بسبب ارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية والعكس بالعكس، فلقد سجل سعر الدينار الجزائري تراجعا كبيرا في قيمته سنة 2020 لم يشهدها من قبل، حيث بلغ سعر صرف واحد دولار مقابل الدينار132.22 دينارا بسبب تراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة بسبب انهيار أسعار النفط التي بغلت49.99 دولار للبرميل في ديسمبر2020، الذي ساهمت فيه بشكل كبير جائحة كورونا، حيث تراجعت إيرادات النفط الى حوالى 23 مليار دولار مقابل 33 مليار دولار سنة 2019، وسجل احتياطي الصرف تراجعا ملحوظا سنة 2020 بلغ 42 مليار دولار، وهذا ما يثبت صحة النموذج التفسيري لظاهرة المرض الهولندي بالجزائر (شنوف، 2020).

## 4- السياسات المقترحة لتعزيز جهود تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل سمات التنويع الاقتصادي المرجو في الجزائر ودوره في الحد من الاثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي، تبدو أهمية النموذج الجديد للنمو المعتمد على التنويع الاقتصادي كحافز لإحداث تنمية مستدامه من خلال النتائج المرجوة في الاجلين المتوسط والطويل، لكن في ظل الواقع التنموي الراهن الذي يفرض العديد من التحديات التي انعكست على هذا النموذج في حد ذاته، وجهت العديد من الانتقادات للنموذج الجديد للنمو مشككة في نجاحه في تحقيق مختلف الأهداف المرجوة، فلم يؤسس النموذج على رؤية مستقبلية شاملة طويلة الاجل للبلاد بل فرضته ضغوط انهيار أسعار النفط عالميا، وبني على توقعات غير سليمة لتحسن أسعار النفط او تدهورها في حدود معينة، فحقق النموذج الجديد نتائج سلبية خلال فترة الإقلاع مما زاد الضغوط على الموازنة العامة للدولة، حيث سجل عجز يقدر بـ1.9% من الناتج المحلي الخام. بالإضافة الى عدم تركيز النموذج على الفساد وطرق محاربته، وتكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج ومجال الرقابة، وكثرة إجراءات تنويع الاقتصاد الوطني في ظل عدم تحديد الهيئات القائمة على تنفيذها، واهمال دور العنصر البشري في تحقيق اهداف النموذج مع عدم التركيز على اقتصاد المعرفة، ولعل عدم مراجعة النموذج الجديد للنمو يعطي دلالة واضحة على عدم التكيف مع الظروف العالمية (عفاف، 2019).

ولتحقيق عميلة تنويع اقتصادي ناجحة في الجزائر لابد لاي نموذج تنموي ان يعتمد على سياسات ترتكز على المحاور الاتية:

**-التنويع الاقتصادي كتوجه تنموي رئيسي للدولة:** من خلال استهداف تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام في الأمد البعيد يضمن مستقبلا احداث تغيير جذري في هيكل الإنتاج المحلي اتجاه الصناعات غير النفطية كثيفة استخدام التكنولوجيا، ولتحقيق هذا يتم العمل في الامد المتوسط على تنويع القاعدة الإنتاجية بسياسة صناعية تدعم الصناعة التحويلية بوصفها صناعة رائدة للتنويع الاقتصادي، تضمن زيادة تنافسية الصادرات واعتماد هيكلها على المنتجات غير النفطية وزيادة الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية (الخاطر، 2016).

**-تنمية القطاع الخاص كمحرك أساسي للتنويع الاقتصادي:** ان العمل على تطوير قطاع خاص مبادر وقادر على قيادة التنويع الاقتصادي بالجزائر وفق نظام حديث للتوظيف يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، يتحقق من خلال إيجاد حلول للعديد من العراقيل التي يواجهها في مقدمتها التعقيدات الإدارية والجبائية والجمركية ونقص العقار وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في المناطق الصناعية وتذبذب المنظومة القانونية من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير

مناخ ملائم للاستثمار يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته للجزائر، بالإضافة الى توفير التمويل الضروري عن طريق البنوك الوطنية، وتسهيل إجراءات الدخول للبورصة (الشيخ، 2017).

**-تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار:** اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد باستخدام رأس المال البشري من خلال البحث والتطوير ضمن موارد اقتصادية وفيرة، فهو يشجع الابتكار والبحث والتطوير بما يساهم في إيجاد تنافسيه في بيئة الأعمال، فوجود الابتكار والتطوير يساهم في إيجاد مشاريع مختلفة لها طابع تنافسي تعزز التنويع الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاد المعرفة كحافز جديد يدفع بالتنمية وينوع مصادر الدخل في الجزائر وذلك انطلاقا من قدرة هذا الوسيلة لاستخدام وسائل التقنية المعلوماتية لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة فرص العمل وزيادة الإيرادات (بوخاري، 2021).

**-الارتقاء بكفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها:** ان الإدارة الفعالة في ظل اعدادها لمختلف السياسات العامة للدولة تركز على إيجاد حلول جذرية للمشكلات عوض تركيزها على المؤسسات المكلفة بحلها، وأداء حكومي مرتفع يواكب تطلعات افراد المجتمع، وتعتمد على ميكانيزمات جديدة للتنسيق بين مختلف هيأتها للتأكد من تواصلها الدائم لحل مختلف المشاكل من خلال قيادة سياسية ابتكارية تتحلى بالشجاعة في تحمل المخاطر وقت الحاجة في ظل مشاركة دائمة للمجتمع المدني لتحقيق المصالح العامة، ويتطلب تحقيق ذلك المزيد من الإصلاحات في الإدارة الجزائرية على مستوى كافة جوانبها المتعددة من خلال التوجه للعمل على محاربة اليات الفساد الذي يشوه تخصيص الموارد ويضعف النمو الاقتصادي، مما يتطلب وجود نظام حوكمة فعال بالجزائر يضمن الشفافية ويتمتع باليات مختلفة لمحاربة كل اشكال الرشوة والمحسوبية.

**الخلاصة**

ان النموذج التنموي الراهن المعتمد على النفط فرض على الجزائر تحد كبير يتمثل في التنويع الاقتصادي الهدف الأساسي لاستدامة التنمية، فاعتمدت الدولة على برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني الى غاية الإعلان عن برنامج جديد لنمو الاقتصادي يحمل طموحات تنويع هيكل الاقتصاد، لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة اثبتت تجربة التنمية في الجزائر فشل سياسات التنويع الاقتصادي مما جعل الدولة عاجزة تماما في التعامل مع اعراض المرض الهولندي، فهذه الدراسة أظهرت مجموعة من النتائج توكد:

- ✓ سيطرة القطاع النفطي على هيكل الإنتاج خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر يعكس بصورة مباشرة وجود اختلالات هيكلية في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تنوع في القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج.
- ✓ ضعف بنية القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الصناعي والفلاحي، وتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى مؤشرات تدل على أن الاقتصاد الوطني يعاني من بوادر المرض الهولندي خلال فترة الدراسة؛
- ✓ ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث سجلت نسبتا لا تتجاوز 6 % خلال فترة الدراسة، كما يؤكد معامل تنويع الصادرات على تركز الصادرات الجزائرية في قطاع النفط رغم كل الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية؛
- ✓ ان الارتفاع المستمر لقيمة معامل تنويع الإيرادات خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي يدل على زيادة تركز الإيرادات الحكومية، وعدم وجود أي تغيير نحو تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ويمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات حول نجاح عملية التنويع الاقتصادي في ظل رؤية مستقبلية لتنويع مصادر الدخل في الجزائر نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للعائدات النفطية وتوجيهها نحو الفروع الإنتاجية الواعدة مما يساهم بالارتقاء بمستوى هذه الفروع وزيادة قيمتها المضافة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تطوير القطاع الخاص وزيادة كفاءته نضرا للدور المتميز الذي يساهم به في عملية التنويع الاقتصادي؛
- ✓ توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية انطلاقا من تعزيز الاستقرار في التشريعات وقوانين الاستثمار؛

- ✓ إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده طبقا لأهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد المعتمد على التنويع الاقتصادي؛
- ✓ تنويع مصادر الطاقة والتوجه للطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح

**قائمة المراجع والمصادر**


Finances, M. d. (2016). le nouveau modele de croissance. Algerie : Ministère des Finances.

احمد مصبح. (2017). المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي. مدونات الجزيرة. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). تقريرالطرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الاول 2004. الجزائر.

ام هاني بوخاري. (2021). اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة للؤشرات على ضو مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة. المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، المجلد4(العدد3)، الصفحات 271-256.

بشيك عابد. (31 ديسمبر, 2016). دراسة تحليلة تقيمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014. مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 2(المجلد3)، الصفحات 17-34.

بقلة ابراهيم، صلاح محمد، ضيف أخمد. (2021). تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربيةالمصدرة للنفط واليات علاجها. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الصفحات 954-934.

توفيق بن الشيخ. (جوان, 2017). تطور القطاع الخاص خيار استرتجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الصفحات 600-687.

جمال جعفري، العجال عبد الله. (2018). مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تخليلة وقياسية للفترة 2015-2000. مجلة دفاتر اقتصادية، الصفحات 98-119.

حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان. (11 ديسمبر, 2016). اعراض المرض الهولندي -دراسة حالة الجزائر-. جديد الاقتصاد، الصفحات 99-117.

خالد بن راشد الخاطر. (2016). تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحديات الاجتماعية والاقتصادية. الطبعة الاولى، الصفحات 534-469. قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

رشا مصطفى عوض. (2016). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع الراهن والمستقبل المامول. تأليف مجموعة مؤلفين، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج التحديات الاجتماعية والاقتصادية (صفحة 535). قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

رضا شنوف. (19 ديسمبر, 2020). الدينار الجزائري تحت رحمة تعافي سوق النفط وخطط تنموية حقيقة. القدس العربي. تم الاسترداد من https://www.alquds.co.

ساعو باية. (جوان, 2017). القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول. مجلة المعارف، الصفحات 94-76.

عاطف لافي مرزوك. (31 12, 2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصادي الخليجي، صفحة 48.

عطا الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل. (2020). دراسة تحديات التنويع الاقتصادي بالجزائر. افاق العلوم، الصفحات 305-318.

قيمتي عفاف. (2019). تحديات تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر قراة تحليلة. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة (العدد الثاني)، الصفحات 62-47.

مايح شبيب الشمري، عدنان داود العذاري، احمد عبد الرزاق البكري، عادل سلام الهاشمي. (2018). الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (المجلد الاولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمود عبد الفضيل. (2012). سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة: دار العين للنشر.

نوري محمد عبيد الكصب. (2016). التنوع الاقتصادي النروجي في ظل تحديات الثروة النفطية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

نوري محمد عبيد كصب الجبوري. (2015). تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية. الاسكندرية: الكتب الجامعي الحديث.

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان2020

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 54، بنك الجزائر، جوان2021

النشرات الإحصائية لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، بنك الجزائر

هوشيار معروف. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر.

## قائمة المراجع والمصادر باللغة الانجليزية

Ministry, M. d .(2016) The New Growth Model : Ministry of Finance. Algeria.

Ahmad Musbah. (2017). Dutch disease and the challenges of diversification of the Economy in the Arab world. Aljazeera. https://www.aljazeera.net

The National Economic Social. (2004). Report of the Economic and Social Situation First hexagonal 2004 .Algeria.

Om Hani Bukhari. (2021). The knowledge economy in Algeria is a study of indicators in light of a set of variables of the knowledge assessment methodology. International Journal of Economic Performance. No 2. Vol 3 p 271-256

Bechiker abed. (2021). Evaluation analysis of economic development programmes for 2001-2004. Journal of Statistics and Applied Economics. No2. Vol 3. P 17-34

Hakimi Buhafs. Cherf ben Attia Soufyan (2016). Symptoms of Dutch disease case study of th algerian economy. Djadid el-Iktissad. No 11. P 98-119

B. belkella, mohammed salh, Ahmed dif. (2021) Diagnosing the phenomenon of the Dutch disease in the economies of Arab oil-exporting countries and the mechanisms to confront them. ELWAHAT. Vol 17. No 3. P 934-954

Toufik ben Chik. (2017). The Private Sector is a strategic option for Economic Diversification in the Oil Producing Countries - Case of Algeria-. Journal of Financial, Accounting and Managerial studies. No 7. P 600-687

Djaffri Djmell. Adjell Adala. (2018) Initiatives to reform Algeria's agricultural sector and its impact on agricultural output - analytical and econometric study for the period (2000 - 2015). Vol 10. No 7. P 98-119

Khaled ben Reached khater. (2016). Challenges of oil price collapse and economic diversification in GCC countries. The cooperation couneil for the arab states of th

gulf: socio- economic challenges. Arab center for research policy studies. First edition. Qatar. P 469-534

Rasha Mustafa Aw. (2016). GCC Economic Diversification Current Reality and Future Financiers The cooperation couneil for the arab states of the gulf : socio- economic challenges. Arab center for research policy studies. First edition. Qatar. P 355

Rida Chenouf. (2016). Algerian dinar at the mercy of oil market recovery and real development plans. Alquds Alarabi. https://www.alquds.com

S. bay. (2017). Algeria industrial sector, problems and solutions. Maaref. No 22. P 76-94

Atif Lafi Mrzooqa. (2013). Economic diversification in Gulf countries approaches rules and evidence. Gulf Economist. P 48

Ata Ellh, b T. Abdkarim, k. kamel, D. (2020). Study The challenges of economic diversification in Algeria. Afak For Sciences Journal. Vol 5. No 18. P 305-318

Afef, G. (2019). Challenges of implementing the new economic growth model in Algeria-Analytical reading-. Contemporary Economic Researches. No 2. P 47-62

M, Chemri. Adnene, D. Ahmed, A, B. (2018). Rent State and Economic Diversification Policies. VOL 1. Dar Al-Safa For Publishing, Distribution. Amman.

Mahmoude, A, F. (2012). economic and social development policies. ElAin Publishing. Cairo.

Nouri, M, k, j. (2016). Norwegian economic diversification under the challenges of the oil revolution. Modern University Office. Alexandria.

Nouri, M, k, j. (2015). Gulf countries' experience in economic diversification with oil wealth. Modern University Office. Alexandria.

Bulletins Statistiques No 50. Bank Of Algeria. Juan 2020.

Bulletins Statistiques No 54. Bank Of Algeria. Juan 2021.

Bulletins Statistiques. 2008,2009,2010,2011,2012,2013,2014,2015. Bank Of Algeria.

Huchimeur, M. macroeconomic analysis. Safa Printing and Publishing . Amman.